تقرير عن ختامى موازنة البرامج والأداء
مقارن للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

- **مقدمة**

تستهدف موازنة البرامج والأداء إلى رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام من خلال ربط الاعتمادات المخصصة لبرامج محددة بنتائج مراد تحقيقها.

كما أن موازنة البرامج والأداء تعد إحدى أدوات الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث تسهم في ضبط الأداء المالي ورفع كفاءة الإنفاق العام والأستغلال الأمثل لموارد الدولة.

وتعد ترجمة حقيقية لبرنامج عمل الحكومة حيث تستهدف سرعة ودقة الإنجاز وتحسن الأداءالحكومي، وتضمن توحيد الجهود في الأنشطة المتشابهة بمختلف القطاعات بما يضمن الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين والإسهام الفعال في تحسن مستوى الخدمات المقدمة إليهم.

- **الركائز الرئيسية لتنفيذ موازنة البرامج والأداء:**

- الدستور المصرى لعام ٢٠١٤ .
- الأستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.
- أهداف التنمية المستدامة (الأهداف الأممية) .
- برنامج عمل الحكومة .
- قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢.
- قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢.
- منشور وزارة المالية بشأن إعداد الحساب الختامى للموازنة العامة والهيئات العامة الأقتصادية.

أولا: الدستور المصرى لعام ٢٠١٤

- **المادة (١٢٤) : تشمل الموازنة العامة للدولة كافة إيرادتها ومصروفاتها دون أستثناء ، ويعرض مشروعها على مجلس النواب قبل تسعين يوما على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تكون نافذة إلا بموافقته عليها ، ويتم التصويت عليه باباً باباً.**
- **المادة (١٢٥) : يجب عرض الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة على مجلس النواب ، خلال مدة لا تزيد على سته أشهر من تاريخ أنتهاء السنة المالية ، ويعرض معه التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على الحساب الختامى ، ويتم التصويت على الحساب الختامى باباً باباً، ويصدر بقانون .**

ثانيا : الأستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠

حددت الاستراتيجية رؤيتها ان تكون مصر بحلول عام٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسى ومتوازن ومتنوع يعتمد على الأبتكار والمعرفة ، قائمة على العدالة والاندماج الأجتماعي والمشاركة ، ذات نظام ايكولوجى متزن ومتنوع ،تستثمر عبقريه المكان والأنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقى بجودة حياة المصريين . كما تستهدف الحكومة من هذه الأستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الأقتصادية ، ومكافحة الفساد ، والتنمية البشرية ، وتنافسية الأسواق ، وجودة الحياة .

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

مراعاة أهداف رؤية مصر 2030 المُحدثة

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

الأهداف العامة

- القضاء على الفقر
- توفير الغذاء
- إتاحة خدمات صحية متميزة
- الإرتقاء بمنظومة التعليم
- إتاحة السكن اللائق
- إثراء الحياة الثقافية والرياضية



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

مراعاة أهداف رؤية مصر 2030 المُحدثة

تابع

الهدف الثاني: العدالة الاجتماعية والمساواة

الأهداف العامة

- توفير الحماية الاجتماعية
- الحد من الفجوة بين الجنسين
- الإدماج وتكافؤ الفرص
- تعزيز التنمية المكانية والمحلية



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

تابع

مراعاة أهداف رؤية مصر 2030 المُحدثة

الهدف الثالث: نظام بيئي متكامل ومستدام

الأهداف العامة

- مواجهة تحديات تغير المناخ
- استدامة الموارد الطبيعية
- المحافظة على التنوع البيولوجي والإيكولوجي
- إدارة المخلفات



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

تابع

مراعاة أهداف رؤية مصر 2030 المُحدثة

الهدف الرابع: اقتصاد متنوع معرفي تنافسي

الأهداف العامة

- تحفيز التنوع والإنتاجية والقيمة المضافة
- تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية
- زيادة فرص العمل اللائق
- التحول نحو الشمول المالي
- تحفيز التصنيع
- مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة
- تحقيق الاستدامة المالية



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

مراعاة أهداف رؤية مصر 2030 المُحدثة

تابع

الهدف الخامس: بنية تحتية متطورة

الأهداف العامة

- تقديم خدمات أساسية وملائمة
- توفير نظم نقل آمنة ومستدامة
- تعزيز موارد ونظم الطاقة المستدامة
- تطوير نظم الاتصالات والمعلومات



وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

مراعاة أهداف رؤية مصر 2030 المُحدثة

تابع

الهدف السادس: الحوكمة والشراكات

الأهداف العامة

- الإصلاح الإداري
- ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد
- تعزيز المساءلة والمحاسبة
- تمكين الإدارة المحلية
- تعزيز الشراكات
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي
- الحفاظ على الاستقرار والأمن



ثالثا : أهداف التنمية المستدامة (الأهداف الأممية) .

القضاء على الفقر	القضاء التام على الجوع
الصحة الجيدة والرفاه	التعليم الجيد
المساواة بين الجنسين	الماء النظيف والنظافة الصحية
طاقة نظيفة وميسورة التكلفة	العمل اللائق والنمو الاقتصادي
الصناعة، والابتكار، والبنى التحتية	الحد من أوجه عدم المساواة
مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الاستهلاك والإنتاج المسئولان
العمل لأجل المناخ	الحياة تحت الماء
الحياة في البر	السلام، العدل، والمؤسسات القوية
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	

رابعا: برنامج عمل الحكومة .

الأهداف الاستراتيجية والبرامج الرئيسية
والبرامج الفرعية لبرنامج عمل الحكومة

الأهداف الاستراتيجية	البرامج الرئيسية	البرامج الفرعية
الهدف الاستراتيجي الأول حماية الأمن القومي وسياسة مصر الخارجية	٤	٣٠
الهدف الاستراتيجيالثاني بناء المواطن المصري	٤	٣٢
الهدف الاستراتيجي الثالث التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي	٧	٤٥
الهدف الاستراتيجي الرابع النهوض بمستويات التشغيل	٣	١٣
الهدف الاستراتيجي الخامس تحسين مستوى معيشة الشعب المصري	٧	٤٣
خمسة أهداف استراتيجية	٢٥	١٦٣

خامسا: نموذج موحد لإعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء .

قامت وحدة موازنة البرامج والأداء بوزارة المالية بالتنسيق مع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بإعداد نموذج موحد لإعداد وتنفيذ الموازنة على أساس البرامج والأداء (نموذج لجهات الموازنة العامة ، ونموذج آخر للهيئات الاقتصادية)، يتضمن كيفية توزيع الأعتمادات المقدرة والمنصرف الفعلي للموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي ، ووفقا للتقسيم النمطى ، وذلك على الأهداف الاستراتيجية والبرامج الرئيسية والفرعية لكل جهة لتسهيل إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس البرامج والأداء .

سادسا: قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢.

صدر القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ فى فبراير ٢٠٢٢ ، حيث تتحدد فلسفة قانون المالية العامة الموحد في الأطار العام لضبط النظام المالي وحسن أدارته وفي ظل التعديلات العديدة التي طرأت على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ، فقد ارتأت الحكومة دمج هذين القانونين في قانون موحد مما يعكس فلسفة الأداء المالي في النظام الأقتصادي المصري وبمراعاة: نظم الميكنة الحديثة، مع صياغة تعاريف واضحة ومحددة للتبسيط والتسهيل ، وتطبيق موازنة البرامج والأداء بأعتبار ذلك أحد الوسائل التي تضبط الأنفاق العام وترشده وتؤصل مفاهيم المحاسبة والمساءلة لضبط الأداء المالي من خلال أستخدام الأساليب العلمية والتقنيات الفنية لرفع كفاءة الأداء المالي

- **المادة الثانية فى صدر القانون : يطبق نظام موازنة الأبواب والبنود مع التطبيق الكامل لموازنة البرامج والاداء فى غضون اربع سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ، مع مراعاة تطوير نظام الرقابة بما يناسب تطبيق موازنة البرامج والأداء ويحقق الأستخدام الامثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية ويضمن تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة .**

- **المادة الثامنة : تعد وتنفذ الموازنة العامة للدولة على أساس موازنة البرامج والاداء فى ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة ، وتبوب وفقا لكل من البرامج ، والتصنيف الاقتصادى والتصنيف الوظيفى والتصنيف الادارى .....**

وتعد وتنفذ موازنات الهيئات العامة الاقتصادية على أساس موازنة البرامج والاداء وفقا للنظام المحاسبى الموحد و فى ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة وتبوب وفقا لكل من البرامج والتقسيم الوظيفى والنمطى لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية.

- **المادة الرابعه والستون : تلتزم الجهات الإدارية بإعداد تقرير أداء عن مدى تحقيقها للأهداف الاستراتيجية المحددة لها فى السنه المالية ، وتقرير أداء عن النسب المحققة من الأهداف الأستراتيجية فى السنة المالية والإطار الموازنى متوسط المدى ، وتقديمها الى الوزارة " وزارة المالية " والوزارة المعنية بالتخطيط فيما يخص الاستثمارات و الجهاز المركزى للمحاسبات مشفوعا ببيان اسباب انحراف المنفذ الفعلى عن الاهداف الاستراتيجية المعتمدة ، حال حدوث ذلك .**

سابعا: قانون التخطيط العام رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٢.

- **المادة الثانية :يهدف هذا القانون إلى رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموى المتوازن ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها على المستوى القومى والأقليمى والمحلى والقطاعى ، وتحديد أدوار الجهات المعنية بالتخطيط وآليات الشراكة بينها لرفع مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الأجتماعية ، وتحسين كفاءة أستخدام موارد الدولة كافة ومعدلات النمو الأقتصادى وتعزيز التنافسية وتحسين جودة الحياة وكفاءة تقديم الخدمات والمرافق وسد الفجوات التنموية قطاعيا وجغرافيا ، وتعزيز مشاركة الأطراف الفاعلة فى عملية التنمية وتشجيع البحث العلمى والأبتكار وصولا الى تنمية مستدامة متوازنة جغرافيا وقطاعيا وبيئيا ، وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة .**

ثامنا: منشور وزارة المالية لإعداد الحساب الختامى :

صدر منشور وزارة المالية رقم (٩) لسنة ٢٠٢٣ والتعليمات الخاصة بإعداد الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ، حيث تضمن بأن يتعين على جميع الوزارات والجهات التابعة لها أن ترفق بحساباتها الختامية للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والمعدة على مستوى الأبواب والبنود ختامى لموازنة البرامج والأداء على النموذج المخصص موضحا به ما يلى :

- **البرامج الرئيسية والفرعية والمشروعات والأنشطة وتحديد أهم البرامج الموجهة للنوع الأجتماعى والفئات الأولى بالرعاية .**
- **تكلفة البرامج والمشروعات موزعة على أبواب الموازنة المختصة مع إيضاح الأعداد المستفيدة من هذه البرامج على مستوى المحافظات .**
- **مؤشرات قياس الأداء والتى يمكن من خلالها قياس مدى تحقيق المستهدف لكل برنامج لتلبية احتياجات النوع الأجتماعى ، وتوصيف الأثر المتوقع للبرامج والمشروعات من منظور النوع الأجتماعى .**

وذلك ألتزاما بما تنص علية المادة (٨) من قانون المالية العامة الموحد .

- **صدر كتاب دورى السيد المستشار/ رئيس هيئة مستشارى مجلس الوزراء بتوجيه السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء لجميع السادة الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات العامة والمستقلة لوضع حكم المادة الثانية من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار قانون المالية العامة الموحد موضع التطبيق والتى تقضى بأن يتم الأنتهاء من تطبيق نظام موازنة الأبواب والبنود مع التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء فى غضون أربع سنوات من تاريخ العمل بالقانون فى ٢٠٢٢/٢/٩، وذلك وفقا للأعتبارات الآتية :**
  - **التنسيق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بشأن دراسة إنشاء تقسيم تنظيمى بكل وزارة او محافظة وبكل جهة تابعة او هيئة عامة أو هيئة مستقلة تختص بتنفيذ وتطبيق موازنة البرامج والأداء والتكاليف .**
  - **موافاة وزارتى المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمصفوفة البرامج والمشروعات والأنشطة ومؤشرات الأداء وربطها برؤية مصر ٢٠٣٠ معتمدة من السلطة المختصة ، وذلك حتى يتسنى لوزارة المالية ميكنة إعداد وتنفيذ الموازنة على أساس البرامج والأداء فى إطار نظام إدارة معلومات المالية الحكومية تمهيدا للتطبيق الكامل .**

****

نتائج ختامى موازنة البرامج والأداء

مقارن للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣

****

- **أولا : الأستخدامات**

الباب الموازنى	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢
الأول:الأجور وتعويضات العاملين	318806.4	358735.3	٤١٢٤٦٣,٤
الثانى : شراء السلع والخدمات	81461.9	99579.6	١٢٧٧٨٠,٠
الثالث : الفوائد	565497.4	584825.7	٧٧٤٢٠٢,٦
الرابع : الدعم والمنح والمزايا الأجتماعية	263885.8	343405.3	٤٥٤١٠٠,٩
الخامس : المصروفات الأخرى	99750.7	114746.2	١٢٧٠٥٩,٧
السادس:شراء الأصول غيرالمالية (الاستثمارات)	249371.9	329730.1	٢٨٨٩٨٧,٠
السابع :حيازة الأصول المالية	26970.7	23266.9	٢٥٢٨٣,٨
الثامن :سداد القروض	534705.9	524926.8	٨٦٩١٠١,٥
إجمالي الإستخدامات	2140450.6	2379215.8	3078978.9